A42-WP/356[1]
EX/146
27/7/25
(Information paper)
Arabic and English only

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

الجمعية العمومية – الدورة الثانية والأربعون

اللجنة التنفيذية

البند رقم ١٢: برنامج التسهيلات

تجربة المملكة العربية السعودية في الرقابة على تسهيلات النقل الجوي

(ورقة مقدمة من المملكة العربية السعودية)

الموجز التنفيذي

تستعرض هذه الورقة تجربة المملكة العربية السعودية في تنفيذ عمليات التدقيق والرقابة على تسهيلات النقل الجوي في المطارات الدولية، ومتابعة مدى الامتثال للقواعد القياسية والتوصيات (SARPs) الواردة في الملحق التاسع – التسهيلات. يتطلب التنفيذ الفعّال لتسهيلات النقل الجوي تنسيقًا وثيقًا بين الجهات الحكومية والجهات العاملة داخل بيئة المطار.

ووفقًا للمادة (٢٢) من اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو)، تلتزم الدول الأعضاء باتخاذ كافة التدابير الممكنة لتسهيل الملاحة الجوية الدولية، بما يشمل تبسيط الإجراءات الجمركية، والهجرية، والأمنية المتعلقة بالمسافرين والبضائع.
وفي هذا السياق، يُعدّ التدقيق على تسهيلات النقل الجوي أداةً رئيسية لضمان امتثال الدول لهذه الالتزامات، وتعزيز كفاءة التشغيل في المنافذ الجوية. وعلى الرغم من أن الملحق التاسع صدر لأول مرة في عام ١٩٤٩، فإن وتيرة تنفيذه ظلت أقل مقارنةً بالملاحق المتعلقة بالسلامة والأمن.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالهدف الاستراتيجي : يسهم قطاع الطيران في توفير تنقّل سلس، وشامل، وموثوق للجميع .
الآثار المالية:	لا توجد اثار ماليه إضافية
المراجع:	الملحق التاسع – التسهيلات المادة ٢٢ من وثيقة اتفاقية الطيران المدني الدولي (Doc 7300) – (محررة في شيكاغو في ١٩٤٤/١٢/٧، وبصيغتها التي نقحتها الجمعية العمومية للإيكاو) الوثيقة Doc 10042 – نموذج البرنامج الوطني لتسهيلات النقل الجوي

[1] قدمت المملكة العربية السعودية هذه الورقة باللغتين العربية والإنجليزية.

١- المقدمة

١-١ تتضمن تسهيلات النقل الجوي مجموعة من التحديات والمهام التي يتعيّن على الدول التعامل معها لضمان الامتثال للقواعد القياسية والتوصيات الدولية الواردة في الملحق التاسع – التسهيلات، من اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو).

١-٢ ويُعدّ التدقيق في تسهيلات النقل الجوي أداةً رئيسية لضمان الامتثال لتلك القواعد والتوصيات، كما يسهم في تعزيز التكامل بين الجهات الحكومية والخاصة المسؤولة عن التسهيلات في المطارات. ويؤدي ذلك إلى رفع كفاءة العمليات التشغيلية من خلال تحديد مكامن القصور ومعالجتها. كما يسهم التدقيق في تحسين تجربة السفر، وضمان انسيابية الخدمات وسلامتها، بما ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات المقدمة في المطارات.

١-٣ وتنص المادة (٢٢) من اتفاقية شيكاغو على أن على كل دولة متعاقدة أن "تتخذ، عن طريق إصدار أنظمة خاصة أو بأية وسيلة أخرى، جميع التدابير العملية لتسهيل وتسريع ملاحة الطائرات بين أقاليم الدول المتعاقدة، وتجنّب أي تأخير غير ضروري للطائرات والطواقم والركاب والبضائع، ولا سيما في تطبيق قوانين الهجرة، والحجر الصحي، والجمارك، وإجراءات التصريح".

٢- تطبيق التدقيق على تسهيلات النقل الجوي

٢-١ في إطار الالتزام بتطبيق معايير الملحق ٩ وتعزيز كفاءة النقل الجوي، أطلقت المملكة العربية السعودية منذ عام ٢٠٢٣ برنامجًا شاملًا للتفتيش والمتابعة على تسهيلات النقل الجوي في المطارات ذات التشغيل الدولي. ويهدف هذا البرنامج إلى ضمان الامتثال للقواعد القياسية والتوصيات للملحق ٩، وتعزيز مستوى التسهيلات المقدمة للركاب وأعضاء طاقم الطائرة والشحن والبريد.

٣- آلية التدقيق في المملكة العربية السعودية

٣-١ تعتمد آلية التدقيق في المملكة على نهج منظم ومتكامل يشمل عدة مراحل رئيسية لضمان الامتثال المستمر لمعايير تسهيلات النقل الجوي. حيث اعدت الهيئة العامة للطيران المدني دليل ارشادي لمفتش الطيران المدني لتسهيلات النقل الجوي يحتوي على طريقة عمل التفتيش، وتم إعداد أسئلة بروتكول للتفتيش معتمده على القواعد القياسية والتوصيات للملحق التاسع لمعرفه مدى التزام المطارات.

٣-٢ خطوات عملية التدقيق على تسهيلات النقل الجوي في المملكة:

أ) يشمل جميع المطارات الدولية.

ب) يتم تحديد مواعيد الزيارات وفق برنامج زمني دقيق يأخذ في الاعتبار حجم المطارات واحتياجات التفتيش.

٣-٢-١ إشعار مشغلي المطارات والجهات المعنية:

أ) إرسال إشعار رسمي يتضمن تفاصيل التدقيق وأهدافه.

ب) تحديد المتطلبات الأساسية والتنسيق مع الجهات المسؤولة عن التسهيلات.

٣-٢-٢ تعيين فريق التفتيش المتخصص:

أ) اختيار فريق التفتيش من المختصين في متابعة تسهيلات النقل الجوي.

ب) توزيع الأدوار والمسؤوليات وفقًا لنطاق التفتيش المطلوب.

٣-٢-٣ إعداد خطة تفتيش لكل مطار:

أ) تحديد نقاط الاتصال داخل المطار.

ب) جمع البيانات والمستندات اللازمة قبل بدء عملية التدقيق.

٣-٢-٤ تنفيذ الزيارة الميدانية:

إجراء مراجعة دقيقة لجميع التسهيلات، بما في ذلك:

أ) إجراءات الهجرة والجمارك.

ب) مناطق إنهاء إجراءات السفر.

ج) خدمات الأمتعة.

د) تسهيلات ذوي الاحتياجات الخاصة.

هـ) عمليات الشحن والتخزين.

٣-٢-٥ التقييم وتسجيل الملاحظات:

أ) استخدام نماذج معتمدة لتقييم مختلف جوانب التسهيلات.

ب) تصنيف الملاحظات وفق درجة الأولوية، مع تحديد مدى خطورتها وأهمية معالجتها.

٣-٢-٦ إعداد التقرير المبدئي:

أ) تقديم تقرير يتضمن النتائج والملاحظات المرصودة.

ب) مناقشة التقرير مع إدارة المطار والجهات المعنية.

٣-٢-٧ إعداد خطة العمل التصحيحية:

أ) تحديد الإجراءات اللازمة لمعالجة الملاحظات المرصودة.

ب) وضع جدول زمني واضح لتنفيذ الحلول المطلوبة.

٣-٢-٨ متابعة تنفيذ الخطة التصحيحية:

أ) مراجعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية وفقًا للجدول الزمني المحدد.

ب) إجراء زيارات متابعة عند الحاجة لضمان تحقيق الامتثال.

٣-٢-٩ إعداد التقرير النهائي:

أ) تقييم الامتثال الكامل لمعايير التسهيلات.

ب) رفع التقرير إلى الجهات العليا لضمان تحسين جودة الخدمات المقدمة في المطارات.

٣-٣ **الأثر الإيجابي لتدقيق تسهيلات النقل الجوي**

٣-٣-١ تحسين جودة الخدمات في المطارات من خلال توفير تسهيلات أكثر كفاءة وسلاسة للركاب وأعضاء طاقم الطائرة والشحن.

٣-٣-٢ رفع كفاءة التشغيل من خلال تقليل فترات الانتظار وتحسين تدفق الركاب والبضائع في المطارات.

٣-٣-٣ ضمان استدامة الامتثال لمعايير الإيكاو (الملحق التاسع)، مما يعزز التصنيف الدولي للمملكة في قطاع النقل الجوي.

٣-٣-٤ تحقيق الاستعداد للتدقيق الدولي مما يسهم في اجتياز عمليات التدقيق بكفاءة ونجاح.

٣-٣-٥ تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية لضمان تنفيذ الإجراءات التصحيحية وتحسين آليات العمل المشتركة.

٣-٣-٦ تحسين تجربة المسافرين عبر تطوير التسهيلات وتقليل العوائق التشغيلية والإجرائية في المطارات.

— انتهى —